



القرار ١٥٥٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في الجلسة ٥٠١٣، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٥٢٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤،

وإذ يشير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر قمة لشبونة (S/1997/57، المرفق) واسطنبول اللذان عقدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يعرب عن استيائه لأنه لم تحدد بعد هوية الأشخاص الذين أسقطوا طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص كانوا على متنها،

وإذ يشدد على أن الاستمرار في عدم إحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتوصل إلى تسوية شاملة للصراع في أبخازيا، جورجيا، أمر غير مقبول،

وإذ يرحب مع ذلك بما اكتسبته عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة من زخم إيجابي بفضل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها فريق الأصدقاء بصفة منتظمة في جنيف واجتماعات القمة التي عقدها رئيسا جورجيا والاتحاد الروسي،



وإذ يرحب بالمساهمات الهامة التي تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لاتحاد الدول المستقلة في العمل على تثبيت الحالة في منطقة الصراع، وإذ يشدد على حرصه على التعاون الوثيق القائم بينهما في أداء كل منهما لولايته،

١ - يؤكّد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وبضرورة تحديد وضع أبخازيا داخل دولة جورجيا وفقاً لهذه المبادئ تماماً؛

٢ - يطري على ما يبذله الأمين العام وممثله الخاص من جهود دؤوبة، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته الطرف الميسر، فضلاً عن فريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ابتغاء تعزيز العمل على تثبيت الحالة والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تتضمن بالضرورة تسوية لوضع أبخازيا السياسي داخل دولة جورجيا، ويؤيد بشدة هذه الجهود؛

٣ - يؤكّد من جديد تأييده القوي لوثيقة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" والرسالة التي أحييت بها، وهما وثيقة ورسالة وضعهما في صيغتهما النهائية جميع أعضاء فريق الأصدقاء ووفروا لهما التأييد الكامل؛

٤ - يأسف بشدة لرفض الجانب الأبخازي المستمر الموافقة على إجراء مناقشة بشأن مضمون هذه الوثيقة، ومرة أخرى يحث بقوة الجانب الأبخازي على استلام الوثيقة والرسالة التي أحييت بها، ويحث كلا الطرفين على إيلائهما بعدئذ الاهتمام الكامل والصريح، والدخول في مفاوضات بناءة بشأن مضمونهما، ويحث الجهات التي لها نفوذ لدى الطرفين على أن تشجع الوصول إلى هذه النتيجة؛

٥ - يأسف أيضاً لعدم إحراز تقدم بشأن بدء مفاوضات الوضع السياسي، ويشير، مرة أخرى، إلى أن الغرض من هاتين الوثيقتين هو تيسير إجراء مفاوضات هادفة بين الطرفين، بقيادة الأمم المتحدة، بشأن وضع أبخازيا داخل دولة جورجيا، وليس السعي إلى فرض أو إملاء أي حل معين على الطرفين؛

٦ - يهيب بالطرفين عدم ادخار أي جهد للتغلب على شعور انعدام الثقة المتبادل باستمرار بينهما ويؤكد أن عملية التفاوض التي تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة يقبلها الجانبان ستتطلب تنازلات من كلا الجانبين؛

- ٧ - يرحب بالتزام الجانب الجورجي بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع ويهيب كذلك بالطرفين إعلان تخليهما عن جميع أساليب الخطابة القتالية ومظاهر التأييد للخيارات العسكرية؛
- ٨ - يذكو جميع الأطراف المعنية بضرورة الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعوق عملية السلام؛
- ٩ - يرحب بعقد اجتماعات منتظمة لكبار ممثلي فريق الأصدقاء والأمم المتحدة في جنيف، وبينما يعرب عن أسفه لعدم مشاركة الجانب الأبخازي في الاجتماع الأخير، يتطلع إلى مشاركة الطرفين البناءة في الاجتماعات القادمة؛
- ١٠ - يحث الطرفين على المشاركة على نحو أنشط وأكثر انتظاماً وتنظيماً في فرق العمل المنشأة في اجتماع جنيف الأول (لمعالجة القضايا في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التعاون الاقتصادي وعودة المشردين داخليا واللاجئين والمسائل السياسية والأمنية) وهي فرق العمل التي تكملها الأفرقة العاملة المنشأة في سوتشي في آذار/مارس ٢٠٠٣. ويؤكد من جديد ضرورة أن تظل الأنشطة الموجهة نحو إحراز نتائج في هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية عنصراً رئيسياً في إرساء أرضية مشتركة بين الجانبين الجورجي والأبخازي وصولاً في نهاية المطاف إلى إجراء مفاوضات هادفة بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تستند إلى الورقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" والرسالة التي أحيلت بها؛
- ١١ - يشجع الجانبين في هذا الصدد على مواصلة مناقشتهما بشأن الضمانات الأمنية، و يرحب بالاجتماع الذي عقد في سوخومي في ٢٠ أيار/مايو بشأن هذه المسألة؛
- ١٢ - يهيب مرة أخرى بالطرفين اتخاذ خطوات ملموسة لإعادة تنشيط عملية السلام من جميع جوانبها الرئيسية، بما في ذلك عملهما في المجلس التنسيقي وآلياته ذات الصلة، والاستفادة من نتائج اجتماع يالطا بشأن تدابير بناء الثقة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/242)، وتنفيذ المقترحات المتفق عليها في تلك المناسبة بطريقة هادفة وتعاونية، بغرض عقد مؤتمر رابع بشأن تدابير بناء الثقة؛
- ١٣ - يشدد على الحاجة الماسة إلى تحقيق تقدم بشأن مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، ويهيب بكلا الجانبين إبداء التزام صادق يجعل عمليات العودة محط اهتمام خاص والاضطلاع بهذه المهمة بالتنسيق الوثيق مع البعثة، والتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق الأصدقاء؛

١٤ - يدعو إلى التعجيل بالانتهاء من وضع الرسالة الخاصة بإعلان النوايا بشأن عمليات العودة التي اقترحها الممثل الخاص للأمين العام وتوقيع هذه الرسالة، ويوحد بالاجتماعات التي عقدت مؤخرا لفريق سوتشي العامل المعني باللاجئين والمشردين داخليا بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

١٥ - يؤكّد مجدداً عدم جواز قبول التغييرات الديمغرافية الناجمة عن الصراع، ويؤكّد مجدداً أيضاً أن لجميع اللاجئين والمشردين داخليا المتضررين من الصراع حقاً غير قابل للتصرف في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة، وفقاً للقانون الدولي وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق الرباعي المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/397)، المرفق الثاني) وفي إعلان بالطا؛

١٦ - يشير إلى أن الجانب الأبخازي يتحمل مسؤولية خاصة إزاء حماية العائدين وتيسير عودة باقي السكان المشردين؛

١٧ - يرحب بتقرير البعثة المفودة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منطقة غالي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) لتقييم جدوى الاضطلاع بعملية إنعاش لأحوال السكان المحليين والعائدين المحتملين على نحو مستدام ولتحديد الإجراءات الأخرى اللازمة لتحسين الأوضاع الأمنية عموماً وكفالة استمرارية العودة، ويتطلع إلى مواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا التشاور مع الطرفين من أجل تنفيذ توصيات التقرير؛

١٨ - يحث الطرفين مرة أخرى على تنفيذ توصيات بعثة التقييم المشتركة المفودة إلى قطاع غالي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ويعرب عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم في هذا الصدد بالرغم مما أولاه الطرفان في اجتماع جنيف الأول لهذه التوصيات من نظر إيجابي، ويهيب مجدداً بالجانب الأبخازي أن يوافق على فتح فرع في قطاع غالي لمكتب حقوق الإنسان في سوخومي في أسرع وقت ممكن، وأن يهيئ الأوضاع الأمنية اللازمة لمباشرة هذا المكتب عمله دونما عائق؛

١٩ - يعرب عن قلقه لكون عملية نشر أفراد الشرطة المتبقين في قطاع غالي لا تزال معلقة بالرغم من البدء بنشر عنصر للشرطة المدنية في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، على نحو ما أيده القرار ١٤٩٤ (٢٠٠٣) واتفق عليه الطرفان، ويهيب بالجانب الأبخازي السماح بنشر عنصر الشرطة في تلك المنطقة بسرعة؛

- ٢٠ - يهيب بالجانب الأبخازي بوجه خاص تحسين سبل إنفاذ القانون بإشراك السكان المحليين وتدارك مسألة عدم توافر برامج تعليمية للطائفة الجورجية بلغتها الأم؛
- ٢١ - يرحب بالتدابير التي اتخذها الجانب الجورجي لوضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية ويشجع على مواصلة هذه الجهود؛
- ٢٢ - يدين أي انتهاكات لأحكام اتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ والمتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات (S/1994/583، المرفق الأول)؛
- ٢٣ - يرحب باستمرار الهدوء النسبي الذي حل في وادي كودوري، ويدين أعمال القتل والختف التي تستهدف المدنيين فضلا عن الاعتداء على نقطة مراقبة تابعة لاتحاد الدول المستقلة في قطاع غالي؛
- ٢٤ - يحث الطرفين على الامتثال لأحكام البروتوكولين المتعلقين بالمسائل الأمنية في قطاع غالي والموقعين في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ومواصلة اجتماعاتهما المنتظمة وتوثيق التعاون في ما بينهما من أجل تحسين الأمن في هذا القطاع؛
- ٢٥ - يهيب بالجانب الجورجي توفير ضمانات أمنية شاملة تتيح رصد الحالة بشكل مستقل ومنتظم في وادي كودوري الأعلى بواسطة دوريات مشتركة تسيرها بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة لاتحاد الدول المستقلة؛
- ٢٦ - يؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن الملائم وكفالة حرية الحركة للبعثة ولقوة حفظ السلام التابعة لاتحاد الدول المستقلة وللموظفين الدوليين الآخرين تقع على عاتق الجانبين؛ ويدين بشدة في هذا الصدد تكرار عمليات خطف أفراد هاتين البعثتين في الماضي، ويعرب عن بالغ استيائه لعدم تحديد هوية أي من الجناة أو تقديم أي منهم للعدالة ويؤكد مرة أخرى أن وضع حد للإفلات من العقاب على هذا النحو هو مسؤولية الطرفين؛
- ٢٧ - يحث الطرفين، مرة أخرى، على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحديد هوية المسؤولين عن إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وتقديمهم إلى العدالة وإبلاغ الممثل الخاص للأمين العام الخطوات المتخذة؛
- ٢٨ - يفرح بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، رهنا باستعراض المجلس، عند الاقتضاء، لولايتها في حالة حدوث تغيير في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لاتحاد الدول المستقلة؛

- ٢٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام على الحالة في أنجازيا، جورجيا، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛
- ٣٠ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.
-